

التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية

صدراتي كلتوم

جامعة الجزائر 2

ملخص:

عرف المجتمع الجزائري منذ الألفية الماضية تحولات عميقة على عدة مستويات اقتصادية ، اجتماعية وثقافية في إطار سياسة التنمية ، الألفية الحالية تتبع نفس المستوى، ومما لاشك فيه أن هذه التحولات كان لها تأثير عميق على بنية العائلة الجزائرية، ووضع العلاقات الاتصالية بين أفرادها ومع المحيط الاجتماعي، وفي سياق مماثل تؤكد مختلف الأبحاث والدراسات في حقل العلوم الإنسانية (سيوسولوجية ، نفسية ، أنثربولوجية ... إلخ)، على مظاهر التغيرات العميقة التي مست طبيعة الأدوار و المكانات التي عرفت عدة تغيرات على مستوى أعضاء الأسرة كما تؤكد على ملامح التناقضات، ليست بسبب تحول بنية العائلة من عائلة ممتدة إلى أسر زواجية، بل بسبب انفتاحها المتواصل نحو القيم والعادات الدخيلة وقيم الأسرة الأصيلة، لتدخل في نطاق ما يسمي بالأسرة المفتوحة الحديثة بشكل أدى بها إلى تبني قيم وأفكار مستحدثة وأنماط ذهنية بعيدة عن السياق الثقافي الجزائري، وفي هذا الصدد يشير "فرنسيس ألان" إلى أن التغير الاجتماعي قد أصاب بناء الأسرة ووظائفها، تغير المكانة والأدوار الاجتماعية فيها وهي بمثابة حركية ظهرت أثارها على الأسرة، إن المتطلع للأبحاث ونتائج الدراسات الإمبريقية يكشف أن هذه التغيرات التي تعرفها الأسرة الجزائرية طالت المناطق الحضرية والريفية على حد سواء بالنظر إلى عوامل كثيرة كانتشار التعليم وقيم التحضر.

مقدمة.

تعد الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية في المجتمع، فهي الخلية الأولى حسب تعبير إميل دوركايم التي تنشأ عنها التجمعات الإنسانية، وهي تقوم بأدوار رئيسية في بناء

المجتمع وتدعيم وحدته، وتنظيم سلوك أفرادها بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية وفقا للثقافة السائدة .

مما لا شك فيه أن طبيعة بناء الأسرة ووظيفتها وحجمها وقيمها لم تبقى ثابتة عبر العصور، وإنما طرأت عليها عدة تغيرات، غير أن هذه التغيرات لم تكن واحدة في المجتمعات كافة، ولا في العصور المتعاقبة، وإنما تتباين حسب الظروف والعوامل التي تتحكم في طبيعة التغير، والعائلة الجزائرية أحد الشواهد التي تقدم لإثبات قانون التغير الأسري في المجتمع الجزائري.

إن السياق الاجتماعي الذي تطورت فيه العائلة الجزائرية تميز بعدة تغيرات وتحولات اجتماعية، اقتصادية وسياسية مست مختلف جوانب الحياة، تركت بصماتها عليها باعتبارها نواة لهيكل المجتمع المتلقي لمختلف التأثيرات. التي أنتجت بتأثيراتها المتواصلة قوالب ومعايير وكذا علاقات اجتماعية جديدة كنتيجة حتمية لكل مرحلة بمكان يزمامها الاقتصادية، السياسية والأيدولوجية السائدة بمختلف أفكارها المتضاربة. حيث اختلفت عن الهيكل العائلي السائد لغاية الستينات فانتقلت من كونها عائلة كبيرة تضم أكثر من ثلاثة أجيال إلى أسر زواجه لا تتعدى جيلين، وفترة الانتقال بين المرحلتين حدثت خلال مدة من الزمن في ظل ظروف حتمت هذا التغير.

بعض عمليات التغير الاجتماعي التي أدت إلى تغير الأسرة الجزائرية :

لقد أوضحت الأدبيات أن التراث السوسيولوجي يحتوى على محاولات عديدة للتحليل الكمي والكيفي لنماذج التغير مست المجتمعات في مسار تحولاتها المختلفة، لعل أبرزها تلك المناقشات التي تدور حول محاولة الإجابة عن كيفية حدوث التغير، من خلال هذا العنصر سنتعرض إلى بعض الأبعاد الرئيسية للتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وسننظر إليها ليس كأسباب ولكن كعوامل وسيطة أو حاملة للتغير أو كأشكال ونماذج التي بواسطتها يحدث التغير، وسنركز على الأنماط أو العمليات التي تحدث على مستوى المجتمع والتي قد تكون أكثر بروزا وانتشار وهي: التحديث – التصنيع – التحضر، قبل إسقاط أنماط التغير على الواقع الاجتماعي للعائلة الجزائرية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام كان لابد من التطرق إلى بعض التفاصيل للإحاطة بحديثات العناصر المتناولة بغية فتح المجال أمام القارئ للربط بين ما هو نظري وكائن في الكتابات

السوسيولوجية عن الموضوع وبين الواقع المعاش لتحديد الفجوة ومستوى التغير وطبيعته .

التحديث وتغير الأسرة: يشير مصطلح التحديث إلى العملية التي بمقتضاها تنتقل المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية وهذا التحول ناتج عن تطوير كل من التكنولوجيا الصناعية والتنظيمات السياسية والثقافية والمجتمعية، ويستهدف الوصول إلى المميزات والخصائص المرتبطة بالتقدم، ونادرا ما يحدث بسهولة حيث أنه يؤثر في كل المنظمات والجماعات الاجتماعية ، كما أنه يمس كل أوجه الحياة، وهو نمط شامل يصف مجموعة من التغيرات في وقت واحد وعلى مستويات متعددة كالتصنيع والتحضر، اختلفت الرؤى حول تحديد ملامح التحديث وطرقه لكن يتلخص في بضع كلمات عند البلدان النامية وهي محاولة الالتحاق بالركب الحضاري للبلدان المتقدمة من خلال السير على خطها للوصول إلى ما وصلت إليه.

إذا ألقينا نظرة على المجتمع الجزائري بقطاعيه الريفي والحضري لتتبع عملية التحديث التي شهدتها في مرحلة ما بعد الاستعمار، نجد أنفسنا أمام ظاهرة تتطلب الحذر ، حتى لا نقع في ضروب من الأحكام المسبقة، ويعود هذا الحذر إلى أسباب موضوعية في مقدمتها مجموع التحولات والتطورات التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، والمتمثلة في إعادة هيكلة مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية والتعليمية والصحية، بالإضافة لسلسلة من التغيرات الإرادية منها والعفوية والتي مست كثيرا من العلاقات وأوجه النشاط الاجتماعي، مما يصعب التسليم بوضعها - في مجموعها - في مستوى عمليات التحديث والتنمية .

غير أن الذي لا شك فيه هو أن كثير من تلك التحولات والتغيرات كانت قصديه وتعكس إرادة الرضا لنمط أو أنماط من البناء الاجتماعي التقليدي الذي اتسم بالطابع الاستعماري الاستغلالي في كثير من جوانبه.¹ كما كانت نتيجة لتخطيط من طرف الدولة وتعبر في الوقت نفسه عن تطوع جماهيري إلى التخلص من وضعية متخلفة، أو بعبارة أخرى كانت نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي امتدت مبادئها إلى فترة

¹ محمد السويدي ، مقدمة في المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري ،

الديوان الوطني للطباعة الجزائرية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1990 ، ص. 101 .

ثورة التحرير، التي دفعت الأغلبية من العمال والفلاحين نحو تحويل المجتمع الجزائري التقليدي والذي كان في عهد الاستعمار تحويلا جذريا، فلقد أدخل الاستعمار إلى الجزائر أشكالا من الإنتاج الرأسمالي الاستغلالي التي أدت إلى دفع البلاد نحو التخلف، وذلك بتشجيع التفاوت الاجتماعي وتوسيع الفوارق التي أقرتها القوانين الاستعمارية، خصوصا في ميدان الملكية العقارية بالإضافة إلى القوانين الاجتماعية والسياسية .

لهذا كانت التنمية في المجتمع الجزائري المعاصر، كما حددها الميثاق الوطني تتصل بعملية التحرر الاقتصادي، حيث أن مدى التنمية يجب أن يتناسب في واقع الأمر مع حجم التأخر المتراكم في جميع الميادين لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية والتي عانت من الاستغلال، فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر عن الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها وتحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف.

أما الجانب السكاني العمودي الذي يستوجب تشتيت العائلة بسبب ضيق السكن وضيق الشقق التي لا تستوعب عددا كبيرا من الأفراد، أما في الأرياف فإن سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث وتجديد بنية نظام الإنتاج الزراعي، مدعومة بمجهود تطوير الإسكان الراحية إلى دمج سكان الريف في نظام الإنتاج الجديد ، لأن القرية هنا لا تقف عن مجرد كونها تجمع سكاني، وإنما لكي تصبح أيضا عنصرا ومحصلة لعملية تطور في بناء الإنتاج وبناء الحياة الاجتماعية في الوقت نفسه والهدف من وراء ذلك اقتصادي سياسي واجتماعي.¹

.التصنيع وتغير الأسرة: يشير إلى العملية التي بواسطتها تحل التكنولوجيا ومصادرها من الطاقة محل العمل البدوي كأساس لإنتاج البضائع ، لكن حاليا التصنيع لم يعد قاصرا على إنتاج السلع الصناعية عن طريق استخدام الآلة بالكم والذين ارتبطا بظهور نسق المصنع الحديث خلال المراحل الأولى للثورة الصناعية، بل تعدى ذلك وأصبح يعرف بالتصنيع الشمولي الذي ينهض على الرشادة والاصطناعية، ولا تمثل الآلات في عملية التصنيع الشمولي إلا جزءا بسيطا من مجال يزداد اتساعا من يوم لآخر ويمتد إلى أفاق اجتماعية، ثقافية واقتصادية.

¹ نفس المرجع ، ص. 109 .

يشير التعريف التقليدي للتصنيع إلى شمولية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل وتغير قوى الإنتاج بفعل التقنية المتقدمة والمتطورة، وما يصاحب ذلك من قيم تقنية واقتصادية تنتشر وتسود بنية المجتمع¹. إن الظاهرة السائدة في المجتمعات النامية هي ظهور التحضر قبل التصنيع والجزائر كغيرها من البلدان النامية لا تزال تتجاوز المراحل الأولى من عملية التصنيع، فقد وجد بعد استقلاله تركة صناعية من الاستعمار في هيكل صناعي ضعيف تقنيا وعدديا، يكمل في أساسه الصناعة الفرنسية أين حرصت السلطات الفرنسية على ضمان التبعية الاقتصادية وإضعاف الهيكل الاقتصادي للجزائر.

لقد وضع ميثاق طرابلس 1962 المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه "إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من أجل فلاحية متطورة، على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب، وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة"². لقد صاحبت برامج التصنيع والعصرنة تنمية الطرقات، السكك الحديدية، وأنظمة الاتصال ووسائل الإعلام، وهذا ما سهل تواصل الأفراد فيما بينهم، وسهل حركة انتقال الأفراد من الأرياف إلى المدن (الهجرة) حيث تركزت المراكز الصناعية بحثا عن مكان عمل ومستوى معيشة أفضل يضمن التحرر الاقتصادي الفردي لهم، في هذا الصدد يرجع "أندرسون" ظاهرة الهجرة إلى المدن في دول العالم الثالث لأنها تعمل على توفير فرص العمل وكذلك التوقع في زيادة الدخل، وهذه حقيقة لا نجدها في الريف³، وهذا ما مهد لبروز شكل الأسرة الزوجية في المجتمع الجزائري.

التحضر وتغير الأسرة: يشير المعنى العام للتحضر إلى أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون

¹ أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 2000، ص. 110-111.

² Benaouda Hamel, Système productif Algérien et indépendance nationale, Alger, OPU, 1983, tome 1, p.136.

³ Nels Anderson, our Industrial urban civilization, Bombay, Asia publishing House, 1964, p.47.

بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن.¹ بينما يشير مفهوم الحضريّة إلى نمط أو أسلوب حياة ، ويشكل أيضا خلاصة التحضر أي حصيلة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الناتجة عن الإقامة في المدينة التي تؤدي إلى إنتاج ثقافة خاصة بالبيئة الحضريّة ، ويكتسب أنماط الحياة الحضريّة بالتدرج ويحدث التكيف الحضري تدريجيا.

أما من الناحية الأمبريقية يمكن أن نميز ثلاثة معاني للتحضر وذلك في ضوء عمليات التغير الاجتماعي وهي كالآتي² : التحضر الديموغرافي الذي يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين أساسيتين هما النمو السكاني، والحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة، وفي هذا يرى (كنجسلي ديفيز) " أن التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضريّة من إجمالي السكان ، ويؤكد أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن"³ ، كما يشير التحضر السوسولوجي إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية الديموغرافية ، البيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري، قربت أو بعدت ، تترك آثار واضحة على علاقات الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض، كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل الطوعي وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي القسري أو الطوعي، كل ذلك يحدث نمطا جديدا من العلاقات والسلوكات والتصورات والذهنيات.

لقد ارتبط التحضر الذي عرفته الجزائر في خلال فترة الثورة التحريرية بالحركة الجغرافية القوية التي أصابت السكان والتي كانت متجهة من الأرياف نحو المدن بسبب عنف الحرب من جهة، وبسبب السياسة التي مارستها قوات الاحتلال من جهة أخرى، والمتمثلة في محاولة إفراغ الريف من سكانه بهدف فصل المجاهدين عن قاعدتهم الشعبية الطبيعية التي تزودهم بالمؤونة، حيث شكل الريف الجزائري في تلك الفترة

¹ فوزي رضوان العربي ، دراسات في المجتمع العربي : أنماط التجمعات في الوطن العربي، ط1 ، الأمانة العامة ، اتحاد الجامعات العربية ، 1985 ، ص. 137 - 138 .

² محمد بومخلوف ، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة : التحضر ، ط1 ، برج الكيفان ، الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر ، 2001 ، ص. 25 - 27 .

³ Ledrut Raymond, *Sociologie Urbaine*, Paris, Presses Universitaires de France, 1973, p. 8.

الرصيد البشري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للثورة، الأمر الذي دفع بسلطات الاحتلال إلى التفكير والعمل من أجل القضاء على الثورة والثوار، وتمثلت سياستها من الناحية العمرانية في إقامة المحتشدات الإعلان عن بعضها مناطق محرمة هدم القرى وترحيل سكانها أو الضغط عليهم من أجل مغادرتهم قراهم وأريافهم بأنفسهم .

أما الحياة الحضرية بالنسبة للجزائريين ارتبطت أساسا بالاستقلال، حيث أن نمو المدن وتوسعها بسرعة شكل ملامح لبداية جديدة للمجتمع، ويندرج التحضر الذي حدث في هذه الفترة ضمن الحتميات الاجتماعية للثورة والفوز بالنصر، وكان الغرض منها الاستفادة من ثمرة الاستقلال من خلال الانتفاع بخيرات البلاد التي حرم منها السكان طيلة فترة الاحتلال، لذلك فإن النزوح الريفي واحتلال المجال الحضري في هذه الفترة كان يكتسي طابع الشرعية الثورية، إلى جانب ما سبق يمكن أن نشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية التي صاحبت عملية التحضر في الجزائر وهي:

جاءت الفرصة للنازحين الريفيين للاحتلال البيئات والمساكن الشاغرة، وتميز هذا النوع من الاستقرار بأنه استقرار جماعي، أي عبارة عن علاقات قرابية ذات أصول جغرافية واحدة تتميز بالبناء والنمط والعلاقات الريفية، فهو بذلك تحول اجتماعي ريفي - حضري يحمل في طياته روح التضامن والتماسك الذي ساد أثناء الثورة، ويشكل الرغبة في إعادة جمع شمل العائلة وبناء علاقات اجتماعية وفق التصورات الاجتماعية والاقتصادية، من حيث التواجد المكاني المتجاور لذوي القربى وهذا خاصة في بداية التحضر، وبهذا تحولت البنية الاجتماعية الريفية بجميع مقوماتها وخصائصها إلى المراكز الحضرية.¹

لقد ساهمت سياسية التصنيع والتوطين الصناعي بالتحديد التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 1967 مساهمة أساسية في نمو المدن الجزائرية الصناعية، إلا أن الطموحات الصناعية الكبيرة في ظل تخلف البنية التحتية وقلة المواد البشرية المؤهلة، أدى ذلك إلى استقرار الوحدات الصناعية الكبرى في المدن والوقوع في نوع من المركزية الصناعية التي ترتب عنها نوع من المركزية العمرانية الحضرية.²

¹ محمد بومخلوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

² نفس المرجع ، ص 134 .

أما التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة والاتجاه نحو الفردانية فالحياة الحضرية تفرض نمط معين من المعيشة الأمر الذي يتطلب شرط التكيف من أجل الاستقرار، حيث يتعين على الفرد التكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، فالأسرة المهاجرة تجد نفسها في إطار ثقافي - اجتماعي مختلف، فتسعى إلى "أخذ أسلوب الحياة الحضرية وأنماطها وتقاليدها وعاداتها واكتساب قيم جديدة والتغلب على بعض القيم التي لا تلائم الوسط الحضري، منها النظرة الجديدة لمختلف جوانب الحياة"¹. لقد نتج عن عملية التحضر تغير التشكيلة الجغرافية واتبعة تغير في السلوك ونمط العيش وهذا بناء على الإطار المرجعي الذي تشكل من جديد. التحضر يبقى بذلك العامل الحاسم في عملية التغير الاجتماعي "وكذا المؤشر الأهم من مجموع التغيرات المسجلة في الجزائر وهذا منذ الاستقلال"².

يعيش حاليا أكثر من نصف الجزائريين في مراكز حضرية ومع ذلك فإن عملية التمدن لم تستوعب بعد من طرف الكثير من السكان الحضريين الشيء الذي جعل بعض المختصين في علم الاجتماع الحضري لا يتكلمون على المدن بالمعنى الحضري، وإنما عن مراكز حضرية حيث يجتمع السكان في مكان واحد حول مجموعة مرافق³. مظاهر تغير الأسرة الجزائرية يتفق السوسيولوجيون المعنيون بدراسة الأسرة على تشخيص أنماط التغير في الأسرة الحديثة، إلا أن وجه الاختلاف الوحيد فيما بينهم وهو كيفية تقييمهم لهذه التغيرات، وما إذا كانت علامة من علامات انحلال الأسرة أم أنها لا تتجاوز حدود التغير في مكوناتها ووظائفها⁴.

إن محاولة فهم طبيعة الأسرة الجزائرية ورصد مظاهر التغير فيها، تقتضي وضعها في سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وفي إطارها الثقافي المناسب، فقد تبدلت

¹ دياب فوزية، القيم والعادات الاجتماعية، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص.353.

² Boutefnouchet Mustapha, *Système Social et changement social en Algérie*, Alger, OPU, 1985, p.33.

³ Farouk Benatia, Alger Agrégat Ou Cite L' intégration citadine de 1919 à 1979, Alger, Send, 1980, p.71- 72 .

⁴ محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع الريفي، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2009، ص.214.

الصفات التقليدية التي كانت تميز الأسرة الجزائرية في تركيبها ووظائفها ونمط العلاقات والأدوار فيها ، وهذا التبدل كان كنتيجة حتمية لأثار التحضر والتصنيع والتحديث التي اختلقت طبيعتها وصبغت بالظروف التاريخية والحضارية التي ورثتها الأسرة الجزائرية منذ قرون عديدة.

إن التداخل والتفاعل بين التقاليد الاجتماعية والحضارية من جهة والظروف الاقتصادية والعلمية الحديثة من جهة أخرى، قد ترك أثاره ومخلفاته في تشخيص المعالم الثابتة التي تميز الأسرة الجزائرية المعاصرة، وبالوقت نفسه جهز العوامل السببية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير مظاهر تغير الأسرة، وسندرج بعض العناصر التي تمكننا من رصد ملامح التغير وتشخيصها في الواقع استنادا لأراء مفكرين وباحثين .
تغير تركيب الأسرة: إن دخول الأفكار الحديثة إلى المجتمع الجزائري قد غير التركيب الأسري تغيرا لا يمكن تجاهله، فالعائلة الجزائرية الآن هي في تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى أسرة زواجية، وفي المستقبل يمكن أن تتلاشى العائلة الممتدة نظرا لاستفحال الظروف وتعقدها بشكل لا تتلاءم فيه مع طبيعتها بل تتلاءم وتتفق مع طبيعة وأيديولوجية الأسرة النووية، ويعزى الانخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم الأسرة الجزائرية إلى عدم إعطاء المجال للأقارب للسكن معها في بيت واحد، الرغبة في الاستقلالية، وتراجع نظام تعدد الزوجات وشيوع النظام الأحادي للزواج لعب دورا فعالا في تقليص حجم العائلة وتغيير تركيبها الاجتماعي¹.

مثل هذه العوامل دفعت العديد من أبناء الأسر إلى النزوح نحو المدن واشتغالهم في مناصب مهنية والتخصص فيها ساعد على استقلالهم الاقتصادي واستقرارهم الاجتماعي، وهناك أيضا عامل عدم الاتفاق أو الشجار بين الإخوان أو بين الآباء والأبناء وهو من العوامل المهمة التي دفعتهم إلى ترك بيوتهم والتوجه إلى المدن سعيا وراء العمل أو لسد احتياجاتهم وتنفيذ رغباتهم والاستقرار في المدن بعد قطع علاقاتهم الاجتماعية والقربانية مع عائلاتهم الأصلية .

¹ إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، عمان ، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ،

2005، ص. 112 - 113. بتصرف.

عموما فإن الملاحظ لحقيقة تركيب الأسرة الجزائرية يجد أنها تعيش مرحلة انتقالية تحمل مكونات الأسرة الزوجية وفي نفس الوقت حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة ، فهذه الأخيرة لم تتلاشى بشكل نهائي فهي تتواجد في مناطق متعددة على مستوى التراب الوطني، وفي هذا الصدد يرى البروفسور "وليم كوود" في كتابه "ثورة العالم ونماذج العائلة "، بأننا في الوقت الحاضر نشاهد نموذجين من العوائل في المجتمع العربي: النموذج الأول يتمثل في العائلة التقليدية الكبيرة الحجم التي تعطي المجال لأبنائها المتزوجين بالسكن معها في بيت واحد وتسمح لهم بالاستقلال عنها تدريجيا خصوصا بعد تحسن مستوى معيشتهم اقتصاديا واجتماعيا.

إن ذوي الدخل المتوسط يميلون نحو الاستقلال من ناحية السكن لاعتقادهم بجدارة الأسرة النووية في مقابلة أمور ومتطلبات ومشاكل الحياة المعاصرة وأخيرا استقلالهم الاقتصادي والاجتماعي عن الأقارب¹. واستقلال الأسرة من حيث سكنها يكون أكثر شيوعا في الأقاليم الحضرية مما هو عليه في المناطق الريفية وهذا ما أثبتته الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1998 ، حيث أن من مجموع 5.1 مليون أسرة، نجد 3.1 مليون منها مستقرة في الوسط الحضري، وأن الأسر الزوجية تشكل 78.2 بالمائة من هذا المجموع ، وإذا أضفنا تلك الأسر التي تفتقد إلى أحد الزوجين التي تشكل 12.1 بالمائة سيصبح المجموع عندئذ 90.3 بالمائة من صنف الأسر النووية وهذا مؤشر هام للتغير الاجتماعي².

تغير وظائف الأسرة: كانت العائلة الجزائرية لغاية الستينات معتمدة اعتمادا كليا على نفسها في تقديم معظم الخدمات والواجبات لأفرادها وللمجتمع الكبير فقد شكلت وحدة اجتماعية تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي، فالأسرة في أقدم عهودها واسعة كل السعة لمعظم شؤون الحياة الاجتماعية فهي تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا وفي الحدود التي يسمح بها نطاقها، إضافة إلى الوظائف الدينية والتربوية والخلقية والصحية والترفيهية وتضمن تهيئة موارد العيش لهم، وبجانب هذه الوظائف كانت

¹ نفس المرجع ، ص.116.

² حمدوش رشيد ، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطعية: دراسة ميدانية بمدينة الجزائر نموذجا توضيحيا ، الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009 ، ص.265.

الأسرة مهمة بتقديم الوظائف الأساسية كإشباع الحاجات الجنسية للزوجين وتنظيم العلاقات الجنسية بين أبناء المجتمع من خلال نظام الزواج والقربة، تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية . تدخل الدولة في شؤون الأسرة ينسجم مع

الإستراتيجيات السياسية والتنموية التي تنتهجها حاليا، وذلك بهدف تخطيط وتنظيم المؤسسات الاجتماعية التي وكلت لها مهام الأسر وفق الأهداف المسطرة، لعل أبرزها الوظيفة التربوية التي أسندت إلى المدرسة ورياض الأطفال، وهذا لا يعني القضاء النهائي على الوظيفة في الأسرة لكن ظهرت بعض الصيغ الجديدة في التربية التي تعتمد الأسس والأساليب العلمية في الرعاية والتربية والتنشئة الاجتماعية تتولى رعاية الأطفال وتربيتهم خاصة، كما تولت أيضا الهيئات المختصة مسؤولية تقديم خدمات الثقافة والترفيه لجميع المواطنين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الثقافية وانحدراتهم الاجتماعية، في الوقت الحاضر الدولة هي المسؤولة عن تهيئة متطلبات الفراغ والإبداع وتطوير الشخصية والقدرات الكامنة في الأفراد من خلال توفير مراكز ومعاهد تتعدد مجالاتها وفقا لرغبات واحتياجات الأفراد¹.

.التغير في اختيار الشريك: بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر بدأت التقاليد الاجتماعية الموروثة لاختيار الشريك بالتحول التدريجي، لكن التغير الذي طرأ على تقليد اختيار الشريك لم يؤثر على جميع الشرائح والجماعات الاجتماعية للمجتمع بصورة متساوية، حيث نجد في بعض القرى والأرياف مازالت هذه السمة متجسدة إلى حد ما وبقيت بعض الأسر محافظة على العادات التقليدية المتعلقة باختيار الشريك، ومن العوامل التي ساهمت في تغير الأسلوب الزواجي هي عامل انتشار الثقافة والتعليم، هذا العامل جعل الفرد يعتقد أن مسألة زواجه تتعلق به أكثر مما تتعلق بأهله، " ولا يولون أهمية كبيرة لرأي الأسرة اتجاه شريكة الحياة ، وأصبح التفاهم بغرض التعاون المتبادل بين الزوجين في مختلف الميادين قاعدة الزواج وبناء الأسرة"².

¹ إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، المرجع السابق ، ص.117.

² لحبيب ربيع وآخرون ، لمحات سوسيولوجية عن الأسرة الجزائرية ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية مجلة دورية علمية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد الثامن ، منشورات جامعة سعد دحلب البليدة ، نوفمبر 2012 ، ص. 289.

نظام الزواج شهد هو الآخر تغيرا حيث كان نظام الزواج الداخلي هو المنتشر في الجزائر أي الزواج بين أقارب الأب أو بين أبناء العمومة الواحدة أو بين أبناء وبنات العم ، غير أنه في منتصف هذا القرن بدأ نظام الزواج الداخلي يضمحل خصوصا بين أبناء الأسر الممتدة والعمومة عند أغلب الفئات الاجتماعية، فالاستقلال الاقتصادي للفرد وارتفاع المستوى الثقافي وتقهر سيطرة الآباء على أبنائهم بالنسبة لموضوع زواجهم قد أضعف نظام الزواج الداخلي، ارتفعت نسبة حرية الفرد إزاء اختيار شريكة حياته بشكل تتلاءم أخلاقها وميولها واتجاهاتها مع أخلاقه وميوله واتجاهاته.

مع تقدم الزمن وتعقد الحياة الاجتماعية وتآزمها ساعد على إضعاف شروط المهر، وهذا يدعم حرية اختيار الشريك واستقلالية الفرد وعدم تدخل الأقارب في شؤونهم، ويعطي الأولوية للحب الرومنطيكي ويفضله على المصالح المادية، هذا لا يعني إلغاء المهر على اعتباره شرط أساسيا من شروط الزواج الشرعي في الإسلام إذ يتقيد الجميع به في حدود المستطاع، في الوقت الحاضر هناك ميل بين الأسر المهنية والمثقفة على صرف المهر الذي يدفعه الزوج لزوجته أو عائلتها على متطلبات البيت الجديد¹.

تأخر سن الزواج: المتبع لتاريخ تطور الزواج في المجتمع نجد العرف المحدد للسن الذي يوصف به الأعزب بكونه متأخرا عن الزواج يتغير هو أيضا، في سن العشرين مثلا الذي كان سابقا بداية العد التنازلي لسن الزواج أصبح هو السن الأمثل لبداية التفكير في الزواج فقط وقد يمتد ذلك إلى سنوات²، فالظاهرة الآن قد دخلت عقدها الرابع والمؤكد أنها تزداد انتشارا، ويزداد معها سن الزواج تأخرا نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي لم تحسن بالمستوى الذي يخفف من حدة الظاهرة رغم كل الجهود المبذولة أصبحت اليوم في حكم المألوف، مع اختلاف بين نظرة المجتمع للفتاة العانس، ونظرتها

¹ إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع العائلة ، ص ص . 123 - 126.

² درويش شريف ، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري بين الظروف والعزوف مقارنة سوسولوجية

لأسباب الظاهرة ، فعاليات الملتقى الوطني حول : المرأة العائلة والمجتمع في الجزائر ، الواقع التحديات

والرهانات يومي 13 و 14 نوفمبر 2012 ، جامعة سعد دحلب البليدة ، ص ص. 458 - 462.

للرجل الذي يعيش نفس الوضعية، عموما فقد أوضح الباحث درويش شريف¹ بعض الأسباب التي لها تأثير بارز:

أولا / المسكن: إن لكل نسق أسري قواعد خاصة للسكن، ومن المعروف أن الأزواج والزوجات يأتون من أسر توجيه مختلفة، ولهذا فإنه عند الزواج لابد لأحدهما أن يتنقل، وأكثر الأنماط شيوعا هو انتقال العروس للمعيشة مع أسرة العريس، وهذا يطلق عليه المسكن الأبوي والنمط الثاني أقل انتشار وهو المسكن الأمومي، ويعني انتقال العريس للمعيشة مع أسرة العروس، وهناك نمطان آخران هما المسكن المزدوج والمسكن المستقل حيث يسمح في النمط الأول للزوجين بالمعيشة قريبا من والدي كل من الزوج والزوجة، أما نمط المسكن المستقل فيؤدي إلى استقلال الزوجين بعيدا عن أسرتي التوجيه.² لقد أصبحت أزمة السكن من خصوصيات المدينة في دول العالم الثالث، ففي الجزائر قد عرفت المدينة هذه الأزمة منذ التواجد الاستعماري وازدادت تفاقم بعد الاستقلال، لكون ما أنجز من سكنات لم يستجيب لخصوصيات العائلة الجزائرية سواء من حيث بنيتها أو ثقافتها³.

ثانيا/ البطالة: تشكل البطالة أو ضعف المدخول من بين الأسباب التي لها تأثير على سن الزواج، إذ لم يكن للابن البالغ سن الزواج عمل أو مصدر دخل كاف لتغطية تكاليف الزواج والقدرة على تحمل الأعباء المادية للأسرة بعد ذلك، فإن ذلك يدفعه إلى عدم الإقدام على هذه الخطوة، إلا إذا كان هناك تعاون عائلي يدعمه ومع ذلك تبقى تلك الزيجات مغامرة قابلة للفشل من الناحية المادية، فإن الأجيال المقبلة على الزواج تبدو أكثر حذرا واحتياطا لهذا الجانب المادي⁴، وهذا ما خلصت إليه أحد الدراسات حول العنوسة في الجزائر، إلى أن للظروف المعيشية التي يعيشها الشباب الجزائري دخل في انتشار الظاهرة، فبطالة الشباب وصعوبة الحصول على المسكن وارتفاع تكاليف

¹ درويش شريف، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص. 464.

² سناء الخولي، الأسرة الحياة العائلية، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

³ درويش شريف، العائلة الجزائرية والمسكن: علاقة النمط العائلي المرغوب بالنموذج السكني المطلوب،

أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2008، ص. 184.

⁴ درويش الشريف، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص. 465.

الزواج في ظل غلاء المعيشية شكلت أهم العوامل السوسيواقتصادية التي تقف أمام إقبال الشباب على الزواج.¹ وكلها أسباب تدور في حلقة مفرغة، قد تصل إلى حد العزوف عن الزواج عند البعض لعل أبرزها:

ثالثا/ القيمة الاجتماعية للزواج أي النظرة الرمزية للزواج التي تخرجه أحيانا عن أهدافه التي حددتها الشريعة وتؤديها الفطرة البشرية ، بحيث يبالغ أفراد المجتمع في بعض ضوابط الزواج فيخرجونها عن دورها الأصلي فتنتقل من رمز يضفي الشرعية الدينية والاجتماعية على الزواج إلى عائق يحول دون إتمام الزواج في وقته، ومثال ذلك المبالغة في المهور تدخل في تكاليف الزواج لكن في الواقع هي نتيجة أفكار يؤمن بها أفراد المجتمع واكتسبت صفة الإلزام أحيانا، وقد حدث هذا منذ أجيال ، لكن هذه الأفكار بدأت في التغير كما أشرنا فيما سبق في ظل الاختيار الحر للزواج ، حيث تتنازل المرأة عن بعض الشروط المادية المبالغ فيها للمهر، وتكتفي بأمور رمزية هذا إذا لم تجد معارضة في نطاق الأسرة.²

نمو حركية التعليم: يعتبر التعليم من أهم عوامل التغير الاجتماعي في أي مجتمع وخاصة في المجتمعات النامية لأنه كلما ارتفعت درجة التعليم ازداد الإقبال على الجديد وتقدير التغيرات الإيديولوجية والمادية بموضوعية ومراجعة التقاليد والقيم ، خاصة إذا كانت جامدة وغير متطورة ولا تتلاءم مع ظروف المجتمع الجديد، وفي هذا الصدد أكد آدم سميث على أهمية التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، وزيادة مهارته اليدوية، كما أشار إلى أهمية التعليم وتخطيطه في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية، لذا تعتمد المجتمعات الإنسانية كافة في وجودها وتنميتها على الثقافة والمعرفة، فأساليب الحياة وأنماط التفكير التي تكونت واستقرت بين الأفراد، كما أن المجتمع لا يتغير من الثقافة عن طريق الإضافة فقط إنما عن طريق الإسهام أو الحذف، إذن فالتنمية الثقافية تحدث تلقائية وعفوية. وفي نفس الوقت تتكون عن طريق جهود مقصودة ، وذلك لكي يستطيع المجتمع

¹ بن عيسى أمال، ظاهرة العنوسة في الجزائر : دراسة ميدانية بمدينة البرواقية ولاية المدية، رسالة ماجستير ،

علم الاجتماع الثقافي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2008 ، ص.324.

² درويش شريف ، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري ، مرجع سبق ذكره ، ص 466.

مسايرة العصر وتطورات¹. ووعيا بأهمية العلم والمعرفة في دفع عملية التنمية عملت الدولة منذ الاستقلال 1962، على جعل التعليم خيار استراتيجيا للانخراط من خلاله في عملية التطوير الشاملة، لإكسابه مزيدا من القدرة على التأقلم ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والمتسارعة، لأجل تحقيق نمو فعلي وذاتي الدعم.

لقد خصصت الدولة اعتمادات مالية لبعث التعليم بكل أطواره وفسطرت جملة من الإصلاحات العاجلة، وقامت بتوفير الإمكانيات والوسائل التي من خلالها تقدم تكوينا للأفراد في مختلف المراحل التعليمية فخصت التعليم العالي باهتمام كبير، والعمل على إعادة تخطيط المنظومة التعليمية لتحقيق أهداف محددة وواضحة متمثلة في ديمقراطية التعليم، الجزأة والتعريب، وبدأت مرحلة بناء وتوفير المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية لوضع إستراتيجية وطنية للتنمية كان هدفها مراجعة الإرث الاستعماري الثقيل، نسبة الأمية العالية التي تزيد عن 90 بالمائة من السكان، بالإضافة إلى البطالة ووضع اقتصادي منهار، هذا الوضع حتم على السلطات الجزائرية حينها طلب المساعدة الأجنبية لتأطير المؤسسات التعليمية والجامعة الجزائرية².

لقد حقق قطاع التربية والتعليم في الجزائر منذ تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص بالنسبة لكل المواطنين والزامية التعليم الابتدائي عبر التراب الوطني قفزة كمية هائلة حيث تضاعف عدد من تستوعبهم دور التعليم من المدارس والثانويات والمعاهد، الجامعات كما تزايد عدد المنشآت القاعدية التعليمية وارتفعت الميزانية المالية المخصصة لهذا القطاع من 3 مليار دينار جزائري عام 1965 لتصل إلى ما يقارب 14 مليار دينار عام 1975³.

¹ علي محمد فؤاد علي، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص.150.

² شرقي محمود، الجامعة الجزائرية وتحديات التنمية الشاملة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، منشورات جامعة سعد دحلب، جويلية 2009، ص ص 27 - 29.

³ طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري 1967 - 1999 : دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، المحمدية، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والطباعة، ط 1، 2008، ص.130.

تغير مكانة المرأة ، خروجها للعمل وانخفاض معدل الخصوبة: إن مكانة المرأة في المجتمع الجزائري إنما تحددت في الماضي وتحدد - سواء في الزمن الحاضر أو المستقبل - على تموقعها في المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، هذا التموقع الذي يمكن إجماله في التأثيرات المترتبة عن حضورها ضمن هذا المحيط ، من حيث النتائج التي يفرزها هذا الحضور وكذا من حيث الأهمية والمكانة التي يحدثها. هذا الحضور - ومدى فاعليتها والتي على ضوءها تتحدد مكانة المرأة.¹ بناء على هذا يمكن أن نحدد مكانة المرأة بوضعها ضمن سياق المرجعيات الثقافية للمجتمع الجزائري من خلال استقراء دور هذه المرجعيات في تحديد مكانة المرأة ورصد التحولات والتغيرات وتحديد أهم العوامل التي أدت إليها، على اعتبار أن مكانة المرأة في المجتمع الجزائري لا يمكن فهمها بمعزل عن أثر المرجعيات الثقافية المتمثلة في الدين والعرف والعادات والتقاليد، من حيث إسهامها المباشر في بلورة مكانتها - المرأة - التي تحكم صورتها داخل الفضاء السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري بشكل عام والفضاء الأسري على وجه الخصوص.²

إن هامشا مهما من التصورات والرؤى اللصيقة بالمرأة التي ارتسمت في المخيال الاجتماعي للمجتمع الجزائري وتحددت على ضوءها مكانتها، من خلال تثبيتها للأطر والسياقات التي تمثل المعالم الأساسية للفضاء التي ينبغي أن تتحرك ضمنه هذه المرأة، قد تشكلت انطلاقا من القواعد التي صاغتها المرجعيات الثقافية للمجتمع الجزائري ، بترجمة هذه القواعد على أرض الواقع والاحتكام إلى سلطتها الرمزية.³ فكانت وصاية الرجل على المرأة باعتبار أن هذه الأخيرة لا يحق لها وفق جملة من القواعد العرفية أن تتصرف في القضايا المصيرية لحياتها، أحد السمات التي طبعت مكانة المرأة، ومثلت عنوانا بارزا لموقعها في المحيط الاجتماعي، ومما لا ريب فيه أن الروح التي باينت بين منزلة

¹ حمداوي محمد ، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري ، مجلة إنسانيات ، وهران ، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، السنة الرابعة ، العدد 10، جانفي - أفريل، 200، ص.3.

² نور الدين كوسة ، دور القيم الذكورية في رسم معالم البنية العلائقية للنظام الأسري الجزائري - مقارنة أنثروبولوجية - ، أعمال الملتقى الوطني حول المرأة ، العائلة والمجتمع في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص. 405.

³ نور الدين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص. 406.

الرجل والمرأة قد تغلغلت بصورة سلبية وانتهت بتهميش المرأة وإقصائها من مكانتها الاجتماعية البناءة¹.

إن الوضعية التي طبعت مكانة المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي خلال المرحلة الماضية والتي امتدت إلى غاية السنوات الأولى للاستقلال ، من خلال اندراجها لفترة زمنية طويلة في مرتبة ثانوية مقارنة بالجنس الذكوري ، الأمر الذي أفرز تموقعها على هامش الحياة الاجتماعية ، برغم اضطلاعها بوظائف تدخل ضمن نطاق أساسيات الاقتصاد الأسري ، ما لبثت أن تغيرت بشكل تدريجي لتفرز وضعاً جديداً بدأ يبرز مع مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية حيث هيأ لها الظروف للمشاركة في مختلف مجالات الحياة بعد الاستقلال ، وقد اعتمدت على الوعي السياسي الذي تشكل لديها في بناء ثققتها بنفسها وتأكيد ذاتها ولم تكن لديها احتمالية العودة لتلك السيطرة الرجولية والإذلال الذي عاشته من قبل². فمشاركة المرأة في الكفاح ، خلقت ظروفاً سامحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها ولابد من إشراكها وبصفة كاملة في إدارة الشؤون العامة وفي تطوير البلاد³. ولا شك أن المرأة باعتبارها من العناصر الحيوية في المجتمع قد نالت نصيبها من هذه التغيرات التي مست مختلف جوانب الحياة، فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفت الجزائر في المرحلة التي تلت الاستقلال، كان سبباً مباشراً في إضفاء ليونة على الرؤى والتصورات التي كانت تهيمن على المخيال الاجتماعي فيما يتصل بالوضعية والمكانة التي تشغلها المرأة⁴.

.تغير علاقات القرابة: إن هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وازدحام السكان في المدن مع انتشار معالم وظواهر التصنيع والتحضر وما صاحبها من أفكار وقيم عقلانية، قد تناقضت تناقضا مباشرا مع النظام القبلي الذي كان يطلب من

¹ عشاري سليمان، الشخصية الجزائرية - الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية - ، بن عكنون ، الجزائر ،

ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002 ، ص. 216.

² نور الدين كوسة، مرجع سبق ذكره ، ص. 408.

³ Annuaire de l'Afrique du nord, document sur l'Algérie pour la réalisation des tâches économiques et sociales de la révolution démocratique et populaire, 1992, p.702.

⁴ نور الدين كوسة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 408.

الفرد العمل دائما في سبيل خدمة القبيلة أو العشيرة والتضحية من أجلها، وهذا التناقض تسبب في ضعف وتلاشي النسق التقليدي لنظام القرابة الذي كانت تسنده أنظمة القبيلة أو العشيرة، وقد نجم عن ضعف وزوال نسق القرابة خصوصا في الأقاليم الحضرية ظهور الأسر النووية التي تتضمن جيلين أو ثلاثة أجيال، وهذا النوع من الأسر تهتم بأمورها وشؤونها المعقدة أكثر مما تهتم بسلالاتها القرابية، وصاحب تشتت نسق القرابة تغيير في العلاقات الاجتماعية من علاقات غير رسمية إلى علاقات رسمية ومثل هذا التحول سرع في عملية ضعف السلالة القرابية.¹

فالفرد الذي يقطن في البيئة الحضرية غالبا ما يكرس جل اهتمامه بأموره وشؤونه ومشاكله الخاصة ولا يعير أهمية لأسلافه السابقين أو أقربائه الأحياء الذين يعيشون معه في نفس الإقليم أو المنطقة ، هكذا توسعت الفجوة بين الأسرة النووية وأقاربها وانحصرت العلاقات الاجتماعية في مناسبات محدودة مثلا "العيد له نكهة خاصة يدعو الناس إلى التوقف عن العمل والقيام بأعمال غير مجددة على الصعيد المادي ، العيد يدفع الناس إلى التمتع بالحياة والاحتفال بالعلاقات الاجتماعية خارج إطار العلاقات الاقتصادية ، لذلك فالشحنة المعنوية التي يتمتع بها العيد حاجة إنسانية يشعر الناس عفويا بضرورة التمسك بها".²

إنه بفضل تخصص أفراد الأسرة في مهن وأعمال مختلفة أصبح كل عضو يتقاضى أجرا وراتبا مستقلا وهذه الحقيقة ساهمت بدون شك في تفكك عرى العلاقات الاجتماعية، فالفرد في المجتمع الحديث هو الذي يستلم الثقافة والتربية والتعليم في مدارس وكليات وجامعات الدولة، وهو الذي يؤدي الخدمة العسكرية الإلزامية، وكل ما سبق شجع على استقلالية وعقلانية الفرد وحررته من القيود الاجتماعية التقليدية التي كانت مفروضة عليه من قبل عائلته الممتدة وفي الوقت نفسه سبب ضعف وحدة العائلة وتبعثر تماسكها الاجتماعي والروحي.³

¹ إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، مرجع سبق ذكره، ص. 127.

² معتوق فردريك ، التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية ، طرابلس ، لبنان ، مطبعة جروس برس ، ص.5.

³ إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، مرجع سبق ذكره، ص. 131 - 132

تغير العلاقات الأسرية: إن أنساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد أي بين الآباء والأمهات أو بين الأخوة تأثر بالتغير طبقا للتحويل الذي يحدث في نمط السلطة السائدة ، ويحدث هذا التأثير نتيجة للتغيرات التي تطرأ على مكونات البناء الاجتماعي والتباين في الوضع أو الحراك المهني واشتغال المرأة، فالتغير الاجتماعي الراهن قد أدى إلى التغير في أدوار الزوجين ومكانتهما، كما أخذت الأسرة تنتقل من الأسرة الأبوية القديمة إلى نسق الأسرة الديمقراطية القائمة على قيمة المساواة بين الأطراف المكونين لها، ولا يعني أن السلطة في الأسر الحديثة بعد انحدار السلطة الأبوية قد أخذت شكلا واحدا، بل اتخذت نماذج متباينة طبقا لشرائح الواقع أو البناء الاجتماعي فقد تغيرت السلطة أبوية كانت أو أمومية في المجتمع المتغير من النموذج الأوتوقراطي الاستبدادي إلى التسلسلي القائم على الحزم إلى الديمقراطية إلى المتكافئ إلى النموذج الخضوعي¹.

إن العضوية التي يكتسبها الفرد بانتمائه لأسرة معينة تحدد له كثيرا من الأشياء التي يألفها ويفكر فيها ويتعلمها ويفعلها حيث يتشكل الفرد بمعاييرها ويرتبط بقواعد السلوك فيها هذا من جانب ،ومن جانب آخر فإن الاحتكاك الثقافي والاتصال الحضاري قد أوجد جوا جديدا تولدت فيه وصاحبه قيم ومفاهيم اجتماعية جديدة تسير روح العصر وإنجازاته والتي يرفضها البعض ويتقبلها البعض الآخر. ويأتي مبدأ تقبلها على اعتبار أن الاحتكاك أو الاتصال الثقافي عند البعض يعتبر عنصرا لازما لكي تنبعث في الحياة عناصر تجدد مستمرة تأخذ باتجاهات التحضر².

يلعب عنصر الكفاءة بين الجنسين عاملا حاسما وفعالا في تغير العلاقات الاجتماعية والمحافظة على انسجام الأسرة واستقرارها، " حيث كلما زاد المستوى الثقافي والاقتصادي زاد تسامح الرجل وأصبح أكثر اقترابا للعلاقات الإنسانية التي تربط الوحدة الأسرية الصغيرة تلك التي تنظم حياتها ،وتخطط لمستقبلها بعيدا عن تأثير النسق

¹ فادية عمر الجولاني ، الأسرة العربية تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال ، الإسكندرية ،

المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004، ص. 64.

² نفس المرجع ، ص. 65.

القرباي الكبير الذي كانت تنتهي إليه انتماء مباشرا من قبل ، ومن أهم ما تمخض عن ذلك ارتفاع مكانة المرأة وتحررها إلى حد ما من التبعية المطلقة للزوج¹.

خاتمة:

لقد امتدت التغيرات التي مست البنى الهيكلية للمجتمع الجزائري إلى البنية القاعدية التي تشكل المجتمع، ألا وهي العائلة حيث فرضت مجموعة من العوامل تغيرات على البنية التركيبية لها وأثرت على مختلف مظاهرها الاجتماعية ، فالتحولات التي طرأت على العائلة الجزائرية خلفت بعض التبعات والمشاكل أثرت على بنية ووظائف العائلة وحجمها ، حيث ازدادت الهجرة نحو المدن والإقامة حول المراكز الحضرية والصناعية التي تسمح بتوفير مناصب عمل وتحقيق مستوى معيشي أفضل، وما ترتب عن ذلك من أزمات في السكن الناتجة عن اكتظاظ المدن والانفجار الديموغرافي .

بعد الاستقلال انفصلت الجماعة الأسرية بقوة عن القاعدة الأساسية لحياتها الدائمة ألا وهي الأرض وكذلك عن نطاقها الاقتصادي السابق ، وهذا الفصل جعلها تفقد منطق نظامها الأسري ، حيث أن التغيير في مجال التحرك من الأرض إلى المصنع ومن الريف إلى المدنية نتج عنه بالضرورة فقدان القدرة على التكيف الإيجابي والسريع مع متطلبات المجال الجديد وما انجر عنه من مشاكل ومتاعب إضافية للأسرة حيث أصبحت لا تستطيع التحكم في سلوكيات أفرادها خاصة الشباب المنتهي لجماعات جديدة ، ازداد التوتر في العلاقات الأسرية مع تعقد حياة المدينة ، فازدياد الحاجيات وتعدددها وغياب رب الأسرة لفترة أطول وخروج المرأة إلى العمل واستقلاليتها الاقتصادية والمادية واختلاط مفهوم القيادة والسلطة وتداخل الأدوار والمسؤوليات كلها عوامل ساهمت إلى حد بعيد في تعقيد وتدهور العلاقات داخل الأسرة وتضعيفها وتنمية الفردانية على حساب الشعور بالانتماء الذي يربط الوحدة العائلية . إذن هذه النقلة العائلية من نمط إلى آخر لم تكن سائلة ، فقد مست الذات العائلية في عمق كيائها وفي جسدها الاجتماعي والثقافي ، وزعزعت بنيتها الداخلية أنتجت نمطا متميزا لطريقة الحياة وساهمت من

¹ سناء الخولي ، الأسرة والحياة العائلية ، مرجع سبق ذكره، ص.320.

خلال ثقافتها في تكوين الشخصية وأنماط سلوكها وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة

قائمة المراجع :

1. Le petit Larousse en couleurs , Edition France , éditeur 13392 , PARIS, 1986.
2. عبد الباسط محمد حسن ، *التنمية الاجتماعية* ، القاهرة ، مصر ، مكتبة وهبة ، 1982 ، ص 205.
3. Kingsley Davis, *Human Society*, New York, Macmillan Company, 1950
4. أحمد بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
5. محمد الدقس ، *التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق* . دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن ، 1987.
6. حسين عبد الحميد رشوان ، *الأسرة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع الأسرة* . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003.
7. Bourdieu .P, " A-propos de famille comme catégorie réalisée, actes de la recherche en sciences sociales ", N°100 Décembre , 1993
8. عبد الله محمد عبد الرحمان ، *مدخل إلى علم الاجتماع* . دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1983.
9. أحمد زايد واعتماد علام ، *التغير الاجتماعي* ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2000.
10. Benaouda Hamel , *System Productive Algerian et independence national* , Algeria , OPU, tome 1, 1983.
11. Nels Anderson , *our Industrial urban civilization* , Bombay, Asia publishing House, 1964.
12. فوزي رضوان العربي ، *دراسات في المجتمع العربي : أنماط التجمعات في الوطن العربي* ، ط 1 ، الأمانة العامة ، اتحاد الجامعات العربية ، 1985.
13. محمد بومخلوف ، *التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة : التحضر* ، ط 1 ، برج الكيفان ، الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر ، 2001.
14. Ledrut Raymond, *Sociologie Urbaine* , Paris , Presses Universitaires de France , 1973 .

15. دياب فوزية ، القيم والعادات الاجتماعية ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1980.
16. Farouk Benatia , Alger Agrégat Ou Cite L' intégration citadine de 1919 à 1979 , Alger ,Send , 1980.
17. محمد الجوهري وآخرون ، علم الاجتماع الريفي ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، 2009.
18. إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، عمان ، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2005.
19. حمدوش رشيد ، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة: دراسة ميدانية مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا ، الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009 .
20. لحبيب ربيع وآخرون ، لمحات سوسيولوجية عن الأسرة الجزائرية ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية مجلة دورية علمية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد الثامن ، منشورات جامعة سعد دحلب البلدية ، نوفمبر 2012 .
21. درويش شريف ، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري بين الظروف والعزوف مقارنة سوسيولوجية لأسباب الظاهرة، فعاليات الملتقى الوطني حول : المرأة العائلة والمجتمع في الجزائر، الواقع التحديات والرهانات يومي 13 و 14 نوفمبر 2012، جامعة سعد دحلب البلدية .
22. درويش شريف، العائلة الجزائرية والمسكن: علاقة النمط العائلي المرغوب بالنموذج السكني المطلوب، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الحضري ، جامعة الجزائر ، 2008 .
23. بن عيسى أمال، ظاهرة العنوسة في الجزائر: دراسة ميدانية بمدينة البرواقية ولاية المدية، رسالة ماجستير، علم الاجتماع الثقافي، جامعة سعد دحلب، البلدية، 2008 .
24. علي محمد فؤاد علي، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
25. حسن مصعب، تحديث العقل العربي ، بيروت ، دار الطليعة ، 1980.

26. شرقي محمود ، الجامعة الجزائرية وتحديات التنمية الشاملة ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، جويلية 2009 ، منشورات جامعة سعد دحلب.
27. طاهر محمد بوشلوش ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري 1967 – 1999 : دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي ، المحمدية ، الجزائر ، دار بن مرابط للنشر والطباعة ، ط 1 ، 2008.
28. حمداوي محمد ، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري ، مجلة إنسانيات ، وهران ، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، السنة الرابعة ، العدد 10 ، جانفي – أفريل ، 2000 .
29. عبد اللطيف كمال ، صورة المرأة في الفكر العربي – نحو توسيع قيم التحرر - ، المغرب ، منشورات زاوية للفن والثقافة ، ط 1 ، 2006 .
30. عشراتي سليمان ، الشخصية الجزائرية – الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية - ، بن عكنون ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002 .
31. Annuaire d'Afrique du nord , document sur l'Algérie pour la réalisation des taches économiques et sociales de la révolution démocratique et populaire , 1992.
32. معتوق فردريك ، التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية ، طرابلس ، لبنان ، مطبعة جروس برس.
33. صبيحي محمد قنوص ، علم دراسة المجتمع ، ليبيا ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1989.
34. فادية عمر الجولاني ، الأسرة العربية تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال ، الإسكندرية ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004.
35. عبد الروؤف الضبع ، علم الاجتماع العائلي ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط 1 ، 2003.
36. Boutefnouchet Mustapha , Système Social et changement social en Algérie , Alger , OPU, 1985.